

المشكلات الأمنية في غرب إفريقيا Security Problems in West Africa.

بدر الدين لعيفاوي *¹

Badraddine Laifaoui

¹ جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، badrlaifaoui@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/12/18

تاريخ القبول: 2019/10/17

تاريخ الاستلام: 2018/2/7

ملخص:

تعرف القارة الأفريقية مجموعة من التحديات، التهديدات والمخاطر الأمنية على تعددها وتنوعها، والتي مست الدولة الوطنية والمجتمعات والأفراد على حد سواء حيث وضعت الأمن الإقليمي للمنطقة على المحك، خصوصا بعدما أصبحت أرضا خصبة لفواعل غير دولانية يصعب ضبطها، مراقبتها أو التحكم فيها، خصوصا في ظل ضعف وترهل العديد من دول المنطقة، هذا فضلا عن النزاعات والصراعات التقليدية التي عاشتها وتعيشها. وهو ما استدعي بذل جهود كل الدول المعنية من خلال المساعي الأمامية لبناء السلم والأمن في المنطقة. وكذا الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، دون تجاهل المبادرات المشتركة والاتفاقيات الثنائية التي أقامتها كل من نيجيريا والبنين وغانا والطوغو المتعلقة بتسليم المجرمين عبر الحدود. لكن وبالرغم من كل هذه الجهود والمساعي إلا أن الإشكال يبقى في وجود عوائق لا بد من تجاوزها متمثلة في ضرورة العمل على بناء الدولة الوطنية القوية وعلى أسس صحيحة من شأنها القيام بواجباتها الأمنية الشاملة.

كلمات مفتاحية: المخاطر الأمنية ، الأمن الإقليمي ، دول غرب إفريقيا

Abstract:

The african continent faces a range of challenges, threats and many kinds of security risks which have affected the national state, communities and individuals It puts the regional security on line especially after the fertile ground have become for non state actors which are Difficulties to control. the weakness of many countries in the region as well as the traditional conflicts that the region lived which requires great efforts of all the concerned countries though the international efforts to build peace and

security in the region also the economic community of west african states without ignoring the joint initiative and liberal agreements established by nageria ,benin, ghana and tago .on extradition of criminals across borders .however,despite all these efforts ,the problem remains on the presence of obstacles which must be ovecome .that will carry out its comprehensive security duties.

Keywords: Security Risks, Regional Security, and West African States.

*المؤلف المرسل

مقدمة

تواجه القارة الأفريقية مجموعة من التحديات، التهديدات والمخاطر الأمنية على تعددها وتنوعها، والتي مست الدولة الوطنية والمجتمعات والأفراد على حد سواء، حيث قوضت هذه التهديدات والمخاطر الأمنية من سلطة الدولة الوطنية واختزقت سيادتها بفعل بروز فواعل أمنية جديدة من غير الدول، تتميز بكونها فواعل عبر وطنية مثل شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة، أما على المستوى المجتمعي فزادت حدة الصراعات الإثنية والعرقية في إطار لعبة صفرية وإلغاء الطرف الآخر، أما على المستوى الفردي فإنها هددت أمنه الشخصي.

وبناء على ما سبق تظهر منطقة غرب أفريقيا من بين أهم أقاليم القارة الخمس التي تواجه تهديدات أمنية معقدة ومركبة، وضعت الأمن الإقليمي للمنطقة على المحك، خصوصا بعدما أصبحت أرضا خصبة لفواعل غير دولانية يصعب ضبطها، مراقبتها أو التحكم فيها، خصوصا في ظل ضعف وترهل العديد من دول المنطقة، هذا فضلا عن النزاعات والصراعات التقليدية التي عاشتها وتعيشها.

وعليه يتم طرح المشكلة البحثية التالية:

في ظل ضعف وتراجع التنسيق والتعاون الأمني بين دول غرب أفريقيا وتزايد الاختراقات الأمنية من طرف التهديدات المختلفة، كيف يمكن لدول المنطقة أن تحقق أمنها الإقليمي وتواجه التهديدات الراهنة؟

ومن أجل الإجابة عن هذه الإشكالية حاولنا تفكيكها الى عدة تساؤلات فرعية تمثلت فيما يلي :

ما هي طبيعة البيئة الجيو سياسية التي تعيشها منطقة غرب إفريقيا؟

ما هي التهديدات الأمنية التي تواجهها منطقة غرب إفريقيا؟

ما هي الآليات التي من شأنها بناء أمن إقليمي شامل في المنطقة؟ ومن أجل تناول هذا الموضوع والوصول إلى تفسير لطبيعة التهديدات التي تواجهها منطقة غرب إفريقيا وكيفية إيجاد آليات ناجعة من شأنها مواجهة هذه المخاطر فإننا اعتمدنا على مقاربة "الأمن المركب" لباري بوزان والذي يعرفه على أنه "يتضمن مجموعة الدول التي ترتبط فيه اهتماماتها ومخاوفها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعا بمعزل عن بعضها البعض".

وقد قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاث محاور، المحور الأول يتضمن دراسة جيوسياسية للمنطقة تشتمل على تحديد الموقع الجغرافي تحديدا جغرافيا وفلكيا، ثم تحديد فواعل هذه المنطقة من الدول المُشكلة لهذا الإقليم، ثم عرض الخصائص المميزة للمنطقة من خصائص بشرية، طبيعية، سياسية، اقتصادية واجتماعية. أما المحور الثاني فتناولنا فيه الأزمات والصراعات الواقعة ثم تحديد أهم التهديدات المحدقة بالمنطقة والتي تمحورت حول الإرهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات والقرصنة. أما المحور الثالث فقد تناولنا فيه آليات بناء السلم في المنطقة من آليات أهمية إقليمية ووطنية.

الأهمية الجيو سياسية لدول غرب إفريقيا:

تتضمن الأهمية الجيو سياسية لمنطقة غرب إفريقيا عرض أهمية الموقع، تحديد الفواعل وعرض خصائص المنطقة.

أ. تحديد الموقع الجغرافي:

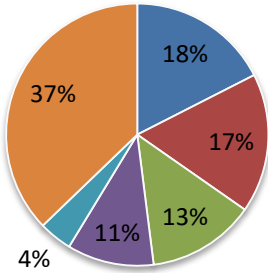
تكتسي منطقة غرب إفريقيا أهمية كبيرة من حيث الموقع، فهي تطل شمالا على شريط الساحل الإفريقي الذي يعتبر منطقة حساسة أمنيا، خاصة في سياق ما تعرفه منطقة الساحل من تطورات خطيرة، وعليه فإن الدول التي تحد منطقة غرب إفريقيا شمالا هي ليبيا، الجزائر والمغرب. ومن الجنوب خليج غينيا ومن الشرق الكاميرون و التشاد، ومن الغرب المحيط الأطلسي. وبهذا فإن المجال الجغرافي يقع فلكيا بين خطي طول 4 - 16 شمال الاستواء، وبين خطي 13-17 غرب خط غرينتش¹.

وعلى تتكون منطقة غرب إفريقيا من ستة عشر دولة وهي كالاتي: البنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيسا وليبيريا، السنغال، سيراليون، التوغو، موريتانيا، النيجر، نيجيريا ومالي. وهي دول منضوية تحت منظمة الإكواس (E C O W A S) وهي منظمة إقليمية تضم دول غرب إفريقيا، تعرف بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، تأسست في 28 ماي 1975 إلا أنها عرفت انسحاب موريتانيا من المنظمة في ديسمبر 1975².



مخطط يمثل تنوع التركيبة الاثنية في نيجيريا

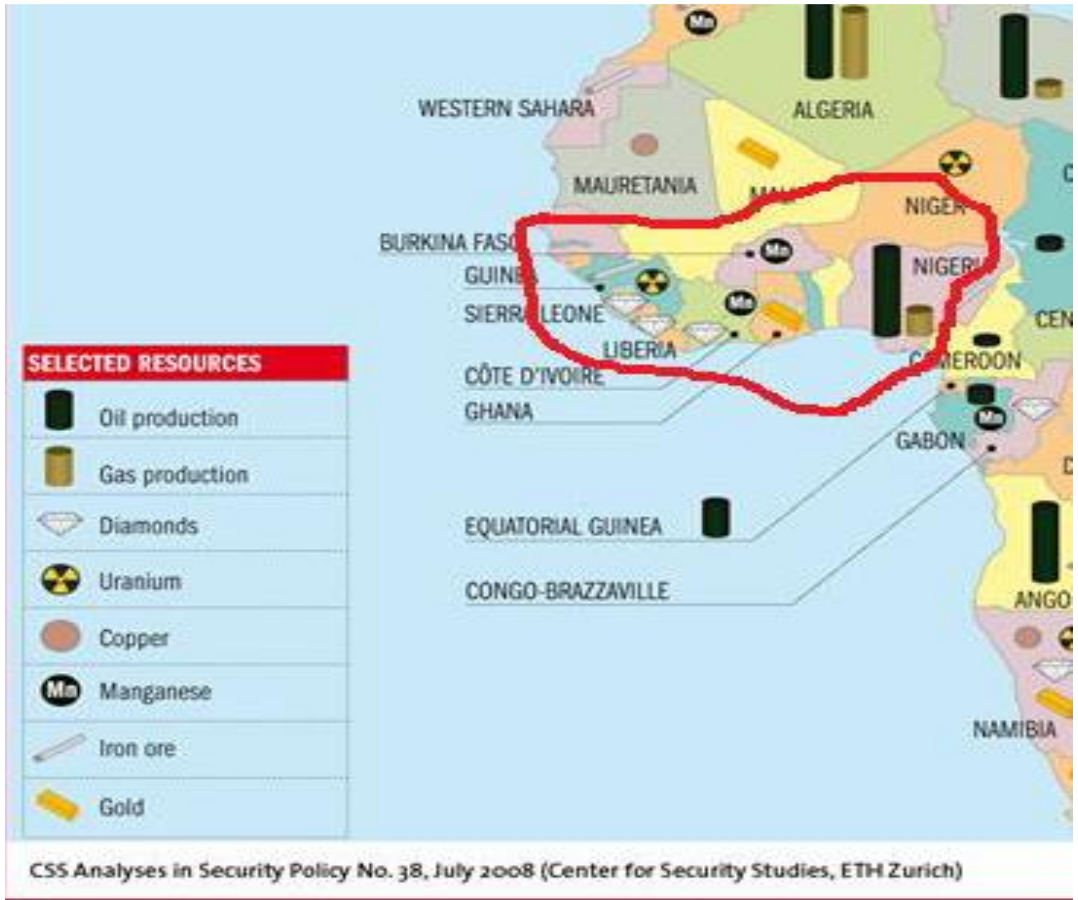
- اليوروبا
- الهاوسا
- الايبو
- الفولاني
- الايبيو
- باقي الاثنيات



ب خصائص المنطقة: تتميز منطقة غرب افريقيا بعدة خصائص بشرية، سياسية، اقتصادية، واجتماعية تميزها عن باقي المناطق في العالم. يقدر عدد سكان غرب أفريقيا حسب إحصائيات 2012 حوالي 325 مليون نسمة³، كما تتميز بالتعقيد الاثني واللغوي الكبير، فنجد على سبيل المثال نيجيريا تحتوي على 250 جماعة عرقية ولغوية ودينية مختلفة منها اليوروبا ب17.5 % والهاوسا 17.2% الايبو 13.3% الفولاني 10.7% الايبيو 4.1% باقي الاثنيات 37.2%.

وفي غينيا فإن أغلب سكانها يمثلون 85% من جنس الفولانيين أو البيول المالنكيون والسوسيو، أما غينيا بيساو فتحتوي على 20 مجموع عرقية، وغانا تحتوي على 100 فئة عرقية مختلفة. التعدد اللغوي: فدول المنطقة غنية جدا بالتعدد اللغوي وهو ناتج عن التعدد الاثني، لكن رغم هذه الكثرة في اللغات، فإن كل دول المنطقة تستعمل لغة المستعمر السابق، الفرنسية الانجليزية أو البرتغالية. التعدد الديني: نجد في المنطقة ثلاث توجهات دينية كبرى متمثلة في الإسلام، المسيحية وباقي الديانات المحلية.

الثروات الطبيعية: بالرغم من الفقر الظاهر على ارض منطقة غرب إفريقيا إلا أنها من المناطق الثرية بالموارد الطبيعية، فنجد البترول في نيجيريا بنسب عالية ،أما الذهب فنجده في كل من مالي وغانا، المغنازيوم يوجد في كل من بوركينا فاسو وساحل العاج، أما اليورانيوم فيتواجد في كل من النيجر والغينيا والماس فمنتشر في كل من سيراليون ليبيريا وساحل العاج⁴.
خريطة تبين أهم الثروات الطبيعية في منطقة غرب إفريقيا



أما إذا تحدثنا على الواقع السياسي فإن دول المنطقة عرفت قيام نظم سياسية توصف بالمتخلفة لعدم قدرتها على خلق الاستقرار والاندماج الوطني وغياب القدرة على اتخاذ القرارات العقلانية مع

هيمنة اثنيه وجهوية على السلطة، إضافة الى هشاشة المؤسسات السياسية وكذا غياب الاتفاق على هوية موحدة للمجتمع، بسبب الولاءات القبلية و الإثنية التي خلقت ولاءات دون وطنية⁵.

كما تعتبر دول منطقة غرب افريقية دولا اصطناعية، حيث لم تعرف نموا طبيعيا يجعل منها دولا مبنية بناءا متماسكا ومنسجما، بل صنعت من طرف المستعمر ومنحها استقلالا شكليا كما يقول فورست روث " أنها استمرار للدول الاستعمارية من ناحية الهيكل والهيمنة والمراقبة الإدارية العليا بمشاركة أقلية من السكان تطبق مناهج المستعمر في تسيير الإدارة والجيش وباقي الهيئات الاخرى "

أما الجانب الاقتصادي فقد تميز بضعف العدالة التوزيعية داخل المجتمع وهو ما تسبب في استئراء الفساد الإداري والمالي، بالإضافة إلى عجز الدولة عن تلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها كالعمل والتعليم والإسكان والعلاج مما يصل بالمجتمع لان يعيش تحت خط الفقر، كما تميز الوضع الاقتصادي بإخفاق البرامج التنموية وسيطرة السلطة على الاقتصاد، هذا الأخير الذي يعرف حالة من اللامستقرار نتيجة طابعه الريعي .

أما من الناحية الاجتماعية فإن دول منطقة غرب أفريقيا تعيش تحت وطأة المشاكل الاجتماعية، حيث تفشى الفساد بكل أشكاله، مما وسّع الفجوة بين المواطنين وحكامهم، ما أدى إلى غياب العدالة وظهور الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وبروز قيم واتجاهات مختلفة ما شوّ البناء الثقافي والاجتماعي لشعوب المنطقة، ناهيك عما خلفته الصراعات والحروب الأهلية، وكذا الانقلابات العسكرية، من أزمات اجتماعية معقدة.

2- النزاعات وحالات عدم الاستقرار الموجودة في منطقة غرب إفريقيا:

الغالبية العظمى من النزاعات المسلحة في غرب أفريقيا منذ موجة الاستقلال كانت صراعات داخل الدول، تميزت بخمس حروب أهلية واسعة النطاق. أما في الألفية الجديدة، انخفضت حالات الحروب الأهلية والصراعات واسعة النطاق بشكل كبير، مما يمثل نقطة تحول في تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة. ومع ذلك، ظهرت أشكال أخرى من العنف السياسي وتهديدات جديدة مثل العنف المتصل بالانتخابات، والصراع العرقي الوطني الطويل، والاتجار بالمخدرات، والقرصنة البحرية، والتطرف أو حالات من الاحتجاجات التي صاحبها عنف مسلح من طرف بعض الجماعات، وهذا ما عرفته كل من نيجيريا، غينيا، ساحل العاج، غينيا بيساو.

1. النزاعات الحدودية في منطقة غرب إفريقيا:

دخلت كل من مالي وبوركينا فاسو سنة 1985 في صراع حول شريط "أقشر" "AGACHER", هذا الشريط الغني بالمعادن الثمينة, كما جرت حرب الحدود النيجيرية التشادية سنة 1983, حيث كان باعثها تواجد ثروة بترولية في منطقة بحيرة التشاد, وكذلك حدث هناك صراع طويل بين الكاميرون ونيجيريا والذي تحول الى مواجهات مفتوحة سنة 1981 على طول الحدود الجنوبية المشتركة بسبب قيام الطرفين باستغلال الثروة البترولية⁶.

ومن الجدير بالذكر أن هذه النزاعات والانقلابات التي عرفتتها دول المنطقة كانت لها انعكاساتها الأمنية المختلفة على المنطقة لفترات طويلة, فحين تدخل دولة ما في أزمة داخلية لا يقتصر تأثيرها داخليا بل حالة الانكشاف الأمني التي تعيشها هذه الدولة يشكل ثقلا أمنيا على كل الدول المحيطة بها, وهو ما يفوق قدرات هذه الدول في منطقة غرب إفريقيا التي تعاني من ضعف القدرات الأمنية الداخلية, ناهيك عن تحمل الأعباء الأمنية لدول الجوار, هذا ما يدخل دول المنطقة في حلقة من الاختلالات الأمنية المتتالية.

2. الانقلابات العسكرية والصراع على السلطة:

تعتبر الانقلابات العسكرية احد الظواهر الملزمة للقارة الإفريقية لاسيما في غرب إفريقيا فقد عرفت غينيا حالة من عدم الاستقرار منذ وفاة رئيس جمهوريتها سنة 1984, السيد "لانسانا كونتي", وفي 23 ديسمبر 2008 عرفت انقلابا عسكريا تم خلاله وصول الضابط "موسى داديس كامارا" الى السلطة وعين نفسه رئيسا للدولة إلا انه في 4 ديسمبر من سنة 2009 تعرض قائد الانقلاب الحاكم موسى كامارا الى محاولة انقلاب من طرف مساعده "ابوبكر دياكيي" وتم نقله الى المغرب للعلاج, في حين تولى نائبه في المجلس العسكري الجنرال "سيكوبا كوناتي" قيادة البلاد, وشكل حكومة انتقالية في ظل وساطة المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا

كما شهدت غينيا بيساو انقلابا فاشلا في أوت 2008, لكن في مارس 2009 تم اغتيال قائد الجيش الغيني ثم في اليوم الموالي تم اغتيال الرئيس الغيني داخل قصره الجمهوري من طرف مجموعة ترتدي اللباس العسكري مما ادخل البلاد في حالة من الارتباك, تسلم رئيس البرلمان السلطة بناء على ما ينص عليه الدستور, لكن وفي بداية جوان لم يستقر الأمر حتى تم اغتيال وزير الادارة المحلية المرشح للرئاسيات, وكذلك اغتيل وزير دفاع سابق, ونائب في البرلمان, كانا مقربان من رئيس الجمهورية

المغتال. لكن وبالرغم من سلسلة الاغتيالات التي عرفتها البلاد الا انه تم تنظيم انتخابات رئاسية في 28 جوان 2009 , والتي فاز بها السيد "مالام باكاي سانها «بنسبة 63% , لكن سطوة الجيش على السلطة وتأثيرهم على العملية السياسية لم ينتهي بل عرفت البلاد انقلابا عسكريا آخر في 2012 . عرفت ساحل العاج فترة من الهدوء والاستقرار التي افتقدها لزم من طويل وذلك بعد توقيع معاهدة الصلح بين الرئيس "لوران غباغبو" وقوات المتمردين في واغادوغو البوركينابية في مارس 2007 , و تم تأجيل الانتخابات الرئاسية , لكن وبالرغم من عقد الاجتماع الاستشاري الدوري -الذي تنص عليه اتفاقية واغادوغو - لم يستطع هذا الاجتماع تحديد تاريخ محدد للانتخابات الرئاسية, ثم بعد ذلك تم تأجيل الانتخابات إلى غاية الثلاثي الأول من عام 2010, وهي التي عرفت أزمة من نوع آخر حيث ان نتائج الانتخابات الرئاسية لم تكن في صالح لوران غباغبو فرفض التخلي عن السلطة لمنافسه الفائز عبر الصندوق السيد "حسن واتارا" ولم ينته الصراع إلا بتدخل فرنسا وتسليم السلطة للحاكم الجديد حسن واتارا.

3. أعمال العنف وعدم الاستقرار:

تعتبر منطقة دلتا النيجر الواقعة بين حدود الدولتين النيجر ونيجيريا من المناطق الساخنة في المنطقة حيث توجد بها حركات تمرد قوية, إضافة إلى مطالبة السكان المحليين بمزيد من العدالة التوزيعية للثروة, فالمنطقة غنية بالبتروول وتعتبر الاستثمارات النفطية من الأمور الأكثر استهدافا فيها, حيث شهد هذا الإقليم العديد من الهجمات الإرهابية على المحطات البترولية, ففي نوفمبر من سنة 2008 عرفت مدينة "جوس" "JOS" احداث عنف كان ضحيتها حوالي 500 قتيل على اثر انتخابات محلية شهدتها البلاد, وتعتبر هذه المنطقة من أهم التحديات التي تواجه السلطة في نيجيريا, خاصة مع تجديد الصراعات العنيفة بين السكان المحليين أواخر سنة 2009 والتي أسفرت على اغتيال العشرات من المواطنين ومئات النازحين والمشردين[□], كما تواصلت الصدمات الاثنية في البلاد حيث حدثت اشتباكات اثنية يوم الجمعة 29 جوان 2013 مخلفة 28 قتيل.

بعد الانقلاب العسكري الذي استولى من خلاله الضابط "موسى داديس كامارا" على السلطة وعين نفسه رئيسا لدولة غينيا سنة 2008 , وبعد سنة من حكمه أعلن ترشحة لرئاسيات 2010 لكنها قوبلت بمظاهرات واحتجاجات شعبية كبيرة في العاصمة في سبتمبر 2009 , فكان الرد بالقمع والعنف من طرف الجيش مما خلفت أكثر من 157 قتيل وحوالي 1200 جريح.

3- التهديدات الأمنية في منطقة غرب إفريقيا:

على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتحقيق الامن في بعض دول غرب أفريقيا يبدو أن هناك أوجه قصور واضحة جعلت الكثير من دول المنطقة معرضة للتهديدات الناشئة. والتي لها صلاتها بالتحديات الأمنية القائمة في المنطقة. فأموال تهريب الأسلحة والمخدرات والسلع وانتشار الفساد وسوء الحكم هي أهم المصادر الكامنة للتمردات العنيفة، والتشدد الديني والإرهاب. هذه الاوضاع يمكن أن يستغلها نشطاء المنظمات الإرهابية، ويمكن أن تصبح الخطوط الفاصلة بين التشدد الإسلامي والجريمة المنظمة والقرصنة غير واضحة ما قد يوفر بيئة مواتية للعصابات الإجرامية المتورطة في القرصنة في غرب أفريقيا. وقد أثر استغلال التحديات الاجتماعية الاقتصادية الأساسية والاختلافات العرقية، فضلاً عن التمويل المحتمل لشبكات تهريب المخدرات والوصول السهل نسبياً إلى الأسلحة غير المشروعة في التحديات الأخيرة للحكم الديمقراطي في المنطقة⁸.

وعلاوة على ذلك، فإن شبكات الاتجار في غرب أفريقيا تقوّض من سيادة الدول. ويعني ذلك القول بأن الأسواق العالمية غير المشروعة قد ولّدت نطاقاً جديداً بالكامل من التمويل غير المشروع، لا صلة له بالمسؤوليات السياسية والاجتماعية المحلية التي تشكل عادة هيكل ترتيبات الدولة الخاصة باستخراج العائدات وتقديم الخدمات.

وبعد ذلك تكون هناك منافسة شرسة على التحكم في عائدات الاتجار في ظل بيئة أمنية متشظية مع قيام هذه العائدات بتمويل النزاع والإرهاب. وحسبما يبرهن عليه العنف في بعض البلدان خلال السنوات الأخيرة، فإن عائدات تجارة المخدرات، فيما يبدو، توفر بدرجة عالية طريقاً سريعاً مغرياً للأجيال الشابة والمتسرعة من الضباط العسكريين أو الفئات الاجتماعية التي تعتبر نفسها محرومة من نصيب عادل من عائدات السوق الإجرامية.

وهكذا تقود الجريمة المنظمة إلى تفتيت الأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وتسبب في انتشار المخاطر على النطاق المشترك بين الدول. ولذلك، فإن الصورة الأمنية في بعض دول غرب أفريقيا في المستقبل قد لا تختلف عن العنف الذي ينشب داخل مؤسسة احتكارية، والذي يتخذ أيضاً أبعاداً عرقية أو طائفية دينية. بينما قد يتخذ الأمر في دول أخرى نموذجاً أفضل يتمثل في التعاون بين منظمات الاتجار الأجنبية والقوى الاحتكارية المحلية⁹.

أ. الإرهاب في غرب إفريقيا:

عرفت منطقة غرب إفريقيا تنامي الظاهرة الإرهابية إذ يمكن إرجاع أسباب ظهورها الى طبيعة المنطقة المفككة اثنيا وقبليا وعرقيا، مما صعب من عملية الاندماج الاجتماعي هذا ما أنتج أزمات داخلية ذات تركيبة معقدة يصعب التحكم فيها ومراقبتها، من أزمة الأزواد في مالي والاضطرابات العرقية في غينيا وساحل العاج.

كما تظهر التهديدات في نيجيريا وذلك مع تصاعد الخطر الإرهابي من جانب جماعات أخرى متطرفة قادمة من الخارج، حيث ازدادت التهديدات التي تمثلها "حركة تحرير دلتا النيجر" ذات التوجهات الإرهابية المتطرفة التي بدأت في شن هجماتها ضد المنشآت البترولية في تلك المنطقة واختطاف العاملين فيها منذ سنة 2006، إلا أن هناك من يرى أنها حركات انفصالية أكثر منها إرهابية، كما أن هناك جماعات أصولية صغرى مثل حركة طالبان النيجيرية بالإضافة الى ما يتروى عن وجود متطرفين إسلاميين قادمين من دول شرق إفريقيا وآسيا تنشط داخل نيجيريا.

أما في موريتانيا فقد تزايدت العمليات الإرهابية الموجهة إليها. حيث تعد هذه الأخيرة منطقة سهلة الاختراق من قبل التنظيمات الإرهابية، فمعسكرات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي الارهابي في الصحراء الواقعة شمال مالي وجنوب الجزائر، تشترك في حدود صحراوية تمتد لآلاف الكيلومترات (أكثر من 2600 كلم بينها وبين الجزائر ومالي) مع موريتانيا، مما يعني سهولة اختراق الأراضي الموريتانية عبر تلك الصحاري وتنفيذ عمليات بداخلها والعودة إلى المعسكرات بأمان، كما حدث في هجوم جوان 2005 على ثكنة عسكرية موريتانية في بلدة "لغيطي"، شمال البلاد، وقتل حينها 15 جنديا موريتانيا والعديد من الجرحى، هذه العملية التي أطلق عليها الارهابي "بلمختار"¹⁰ غزوة "بدر" الخاصة به¹¹.

هذا فضلا عن هشاشة المنظومة الأمنية والعسكرية الموريتانية، قياسا بدول المغرب العربي، وضعف التسليح والتكوين، وضآلة الإمكانيات المتوفرة وما تعيشه المؤسسة العسكرية والأمنية الموريتانية من تبعات سوء الإدارة والفساد، الذي ضرب جميع مؤسسات البلاد على مدى عقود طويلة¹².

كما ينظر تنظيم القاعدة إلى موريتانيا كبلد مطيع مع إسرائيل، تحتضن عاصمته سفارة إسرائيلية¹³، وهو أحد التبريرات التي قدمها في بيان التبني للعمليات الإرهابيتين اللتين حدثتا في

الرابع والعشرين والسابع والعشرين من شهر ديسمبر 2007¹⁴، حيث أسفرت الأولى عن مقتل أربعة مواطنين فرنسيين من أسرة واحدة، والثانية عن مقتل أربعة عسكريين¹⁵. وأعلنت الحكومة على لسان رئيس الوزراء أن الأمر يتعلق بتنظيم إرهابي خطير، في إشارة واضحة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي¹⁶.

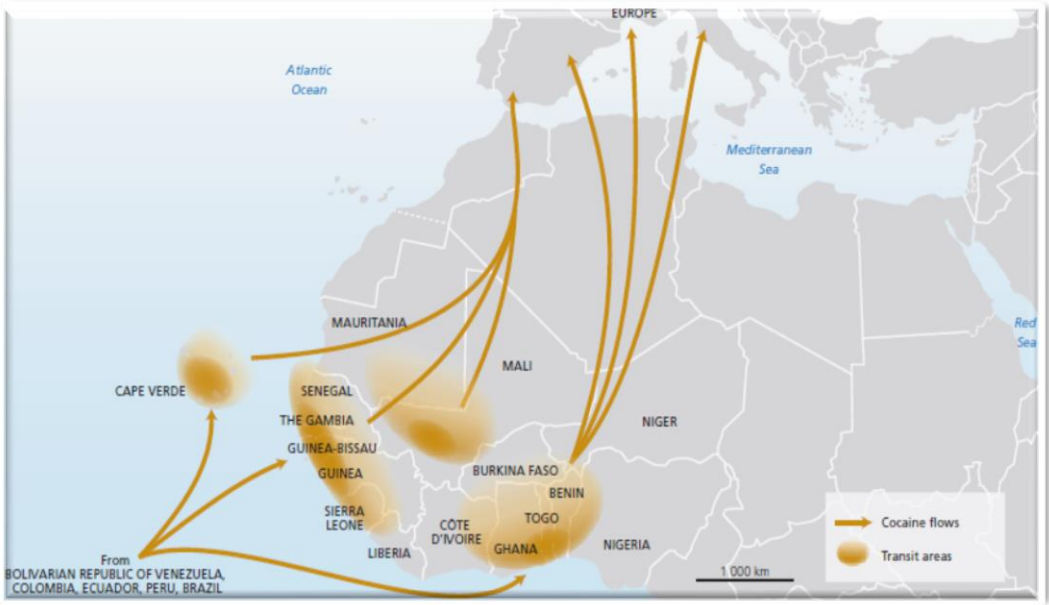
ويقيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي علاقات وثيقة مع شبكات الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا ولا سيما في نيجيريا، كوت ديفوار، بوركينا فاسو وليبيريا وحتى الطوغو من أجل تزوير الوثائق الشخصية وجوازات السفر وأوراق الهوية، تهريب الأسلحة وتجارة الماس مما أدى الى وجد ونشوء علاقات مصلحة قوية بين الجانبين¹⁷، وهو ما يثير مخاوف من إمكانية تنفيذ عمليات مشتركة.

ب. الجريمة المنظمة والمخدرات في غرب افريقيا:

تعتبر أفريقيا بؤرة للجريمة المنظمة، ولا يزال الكوكايين المهرب من أميركا اللاتينية إلى أوروبا يدر أعلى نسب من الأرباح بين مختلف أنشطة الجريمة الأخرى في المنطقة. ورغم التراجع المسجل في كمية الكوكايين المهرب في السنوات الأخيرة، فإن قيمتها عند الوصول تسجل مبالغ تتجاوز حجم الميزانيات المخصصة للأمن القومي في عدد كبير من دول غرب أفريقيا. وقد مرت أغلب كميات الكوكايين التي تم حجزها عبر البرازيل من كولومبيا أو البيرو لتصل في الأخير إلى غرب أفريقيا عبر البنين وساحل العاج جوا وبحرا.

كما أن تجارة المخدرات تعد ثالث تجارة في العالم بعد النفط والسلاح، وهي ليست مهددة للبنية الاقتصادية فقط بل أيضا مهددة للبنية الاجتماعية والأمنية، وعليه فإن منطقة غرب إفريقيا تعد معبرا مهما للمخدرات اتجاه شمال إفريقيا ونحو أوروبا، حيث ان هناك محورين رئيسيين تمر عبرهما المخدرات في المنطقة. المحور الاول يركز على غينيا وغينيا بيساو، اما المحور الثاني فيتركز على خليج البنين ويمتد من غانا الى غاية نيجيريا¹⁸.

مناطق العبور ومسالك تهريب الكوكايين من غرب أفريقيا اتجاه شمال أفريقيا وأوروبا.



المصدر: Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment; UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME ; February 2013

ومن بين أنشطة الجريمة المنظمة الأخرى في المنطقة نسجل تزايدا في عدد مختبرات الميثامفيتامين – المصنوعة من مواد السلائف المحوّلة على غرار الإيفيدرين والبسودو إيفيدرين من جنوب وشرق أفريقيا – والتي انتشرت في جميع أنحاء المنطقة. وتمثل مواد منشطات الامفيتامينية مصدرا رئيسيا لتحقيق أرباح كبيرة لعناصر الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، ويمكن أن تمثل كذلك مصدرا لتنامي بعض المجموعات الفاعلة على غرار تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي.

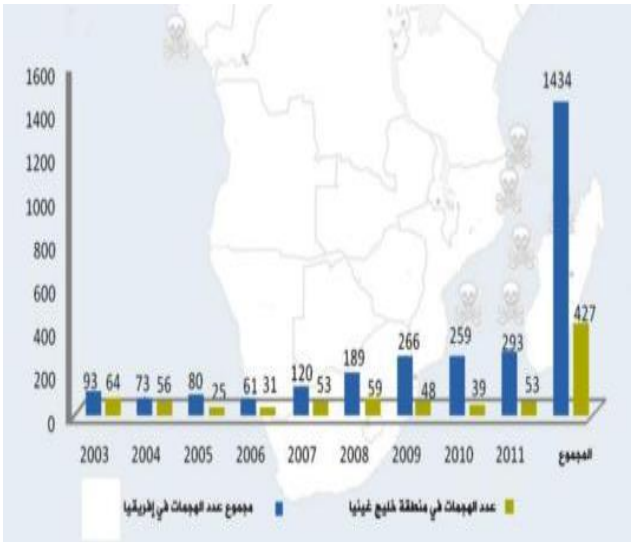
كما تشهد المنطقة المذكورة تزايدا في تجارة مادة الهيروين الأفغاني المتأتي من الباكستان إلى شرق أفريقيا قبل أن يتم شحنها فيما بعد إلى أوروبا وأماكن أخرى. وتشكل الأدوية المقلدة مشكلة صحية كبيرة لشعوب غرب أفريقيا على الرغم من محدودية وتشتت الأرباح الناتجة عن الاتجار بهذه

المادة. وتكون الأدوية المقلدة رخيصة الثمن ومغرية رغم تأثيراتها السلبية على الوضع الصحي للمريض.

د. القرصنة:

عادة ما ترتبط القرصنة البحرية بالمياه قبالة السواحل الصومالية ولكنها أصبحت مشكلة متنامية بخليج غينيا، ففي سنة 2012 تم تسجيل 58 عملية قرصنة، تضمنت عشر حالات اختطاف واحتجاز 207 من أفراد الطاقم كرهائن. ويرتبط جزء كبير من هذا النشاط بصناعة النفط الإقليمية وبوجود سوق سوداء مزدهرة لتجارة النفط. وتكون الهجمات في معظمها عبارة عن عمليات سرقة بسيطة بهامش ربح ضعيف نسبيا للمجرمين. إلا أن وتيرة الهجمات قد تسببت في زيادة أقساط التأمين للشركات، وهو ما يقلل بدوره من الاعتماد على الموانئ بغرب إفريقيا في عمليات الشحن ويحرم الحكومات الإقليمية هناك من دخل حيوي.

خريطة تبين منطقة نشاط القرصنة البحرية في منطقة غرب افريقيا



يبين نسبة نشاط القرصنة البحرية في خليج غينيا مقارنة مع افريقيا من 2003 الى 2011

من خلال تحليل نسب الهجمات الإرهاب البحري من سنة 2003 الى غاية 2011 فإننا نلاحظ أن منطقة خليج غينيا وحدها تحتل ثلث مجموع أعمال القرصنة في كامل إفريقيا كما أنها تعرف تزايدا نسبيا في السنوات الأخيرة مما يعني غياب أي سياسة ناجعة تحد من نشاطها، كما يعكس تسارع وتيرة

أعمال القرصنة في خليج غينيا حالتين رئيسيتين في المنطقة: غياب القانون والفساد المستشري في القطاعين العام والخاص. وقد سمح غياب تطبيق القانون في الصحراء بزيادة نشاط كل من الحركات المتطرفة وازدهار تجارة الكوكايين في منطقة يصعب بسط السيطرة الأمنية عليها بشكل خاص. وتوفر عدة عوامل على غرار ضعف الأمن أو غيابه كلياً في بعض الدول بغرب أفريقيا ومحدودية مراقبة الملاحاة الجوية وغياب قوة مركزية في الغالب، ملاذاً آمناً للإرهابيين وعناصر الجريمة المنظمة للتحرك والنشاط.

وتسببت حالة غياب القانون والفوضى في المنطقة في حادثة «خطوط الكوكايين» المدانة في سنة 2009، والمتثلة في العثور على طائرة بوينغ 727 محترقة في صحراء مالي. وفي الوقت الذي يعتبر فيه المسؤولون أن حادثاً كان وراء تحطم الطائرة، يرى المحققون أنها تعرضت إلى الحرق العمد بعد هبوطها وإفراغ كمية الكوكايين من على متنها. وفي نفس السياق وفي سنة 2010 أدين ضابط شرطة مالي على خلفية علاقته بمحاولات بناء مهبط للطائرات في الصحراء لتسهيل عمليات الهبوط في المستقبل وكلما كانت الحكومات الوطنية ضالعة بشكل أو بآخر، وتمارس نفوذاً في نطاق محلي، انتشرت ظاهرة الفساد على نطاق أوسع، لتفرز تبعات مدمرة للغاية على مدى الثقة بالحكومات وتساهم في انتشار الجريمة والفوضى السياسية. فعلى سبيل المثال، ارتبط الرئيس المؤقت السابق لغينيا بيساو بمخطط كبير لتهرب الكوكايين والأسلحة، زعم أنه يديرها ضابط عسكري سابق رفيع المستوى من هذه الدولة الصغيرة والمضطربة في غرب أفريقيا.

4- أ. الآليات الأمنية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة غرب أفريقيا:

تحتل منظومة الأمم المتحدة بطائفة عريضة من الخبرات التي يمكن أن تقدمها إلى المجتمع الدولي وهو يصارع التحديات المعقدة التي أوجدتها شبكات الاتجار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويقوم العديد من هيئات الأمم المتحدة بالفعل بالعمل في المنطقة بشأن موضوع شبكات الاتجار، من قبيل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويبدو أن التحدي الرئيسي يتمثل في التنسيق الاستراتيجي ليس فقط داخل الأمم المتحدة ولكن أيضاً خارجها. وقد دعا ممثل الأمين العام في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا إلى وضع توجيه استراتيجي موحد للجهود الدولية في هذا الصدد. كما أشار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية لين

باسكو مؤخرا إلى ضرورة وجود آلية وحيدة لتعزيز التنسيق إذ قال إنه: "بغية التمكن من معالجة التحديات في منطقة الساحل وتحقيق أثر شامل بعيد الأثر، يلزم لنا إيجاد آلية تضم جميع البلدان المتأثرة والجهات الفاعلة الرئيسية الخارجية بصورة منسقة من أجل مناقشة القضايا ووضع الحلول".

ولعل ميزة هذا النهج تكمن في طبيعته الشاملة، من حيث أنه سيتيح للأمم المتحدة أن تتحالف مع الشركاء الخارجيين ذوي الصلة -مثل البنك الدولي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والجهات الفاعلة الخارجية، العسكرية والإغاثية، من أجل وضع برامج وخطط عمل محددة الغرض. ويمكن اعتماد نموذج مماثل لإزاء شبكات الاتجار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لغرض المعاونة في حشد وتنسيق المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي في المجالات التالية:

(أ) إنفاذ القانون ومراقبة الحدود.

(ب) الحوكمة المالية.

(ج) حوكمة الانتخابات.

(د) البرمجة الاجتماعية. من قبيل الآثار المترتبة على الصحة العامة، وأنشطة مكافحة العصابات، ومبادرات توفير فرص العمل، وبرامج الشباب.

(هـ) حملات التوعية العامة وتعبئة المجتمع المدني.

وربما يتمثل بديل آخر في استكشاف كيفية قيام الأمم المتحدة بتيسير زيادة حجم المساعدة المقدمة عن طريق المجتمع الدولي إلى المنطقتين المذكورتين في مجال التحقيقات والمجال القضائي. وقد أفاد فريق التقييم الأخير المشترك بين الوكالات بأن الافتقار إلى التنسيق الوطني وآليات الاتصال فيما يتعلق بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب تجعل من الصعب على بلدان المنطقة بوجه خاص أن تتصدى على نحو كاف لما تواجهه من تهديدات عبر وطنية. وقد أوضح الأمين العام في خطابه الأخير إلى الجمعية العامة الذي يعد بمثابة صياغة لجدول أعمال في هذا الصدد، وفي الملاحظات التالية التي أدلى بها إلى الصحافة، أنه يعتزم خلال فترة ولايته الثانية أن يستكشف مختلف الخيارات لزيادة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الآليات القضائية الإقليمية والدولية.

ب. الآليات الإقليمية لمواجهة التهديدات في غرب افريقيا:

تعتبر الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أهم إطار إقليمي يسعى الى بناء السلم في المنطقة من خلال حل النزاعات والصراعات في المنطقة كما يعمل على خلق تعاون إقليمي من اجل مكافحة

التحديات الجديدة المحدقة بالمنطقة وهو ما تم التصديق عليه في قمة الدول والحكومات في ديسمبر 1999 من خلال بروتوكول إنشاء آلية لمنع النزاعات وفضها وحفظ السلم والأمن في الإقليم¹⁹.

عملت دول المنطقة على إيجاد خطة عمل للاستجابة الإقليمية تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في أبوجا في كانون الأول/ديسمبر 2008 (والتي انتهت رسميا في كانون الأول/ديسمبر 2011)، وخطة عمل للاتحاد الأفريقي بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (2007-2012)، ومبادرة ساحل غرب أفريقيا المشتركة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتي يتم بموجبها تنسيق بناء القدرات في سيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيريا؛ وهي تركز أساساً على إنشاء وحدات لمنع الجريمة عبر الوطنية في كل بلد²⁰. كما تم إنشاء لجنة الوساطة الدائمة S M C وهي بدورها قامت بتأسيس "مجموعة مراقبة وقف إطلاق النار" "Cease-Fire Manitoring Group" والتي تعتبر الذراع العسكري للاكواس والمعروفة اختصاراً "E C O M O G".

وتلعب نيجيريا دورا بارزا في التشكيل العسكري لهذه المجموعة وقد كانت لها مهمات كبيرة في ليبيريا وسيراليون وساحل العاج وفي هذا الإطار قام الرئيس "بلير كومباوري" بعدة وساطات من أجل حل الأزمات أهمها إنهاء الأزمة في ساحل العاج وغينيا والطوغو، وفي عام 1999 أسست الجماعة آلية لمنع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلام حيث تتضمن مجلس الأمن والوساطة الى جانب أطر أخرى تهتم بالحفاظ على الاستقرار في المنطقة

د. الآليات على المستوى الوطني في مواجهة التهديدات:

أقيمت اتفاقيات ثنائية بين أربع دول هي نيجيريا والبنين وغانا والطوغو فيما يتعلق بتسليم المجرمين عبر الحدود وكذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية بينها، كما قامت نيجيريا بإعطاء تدريبات لقوات السيراليونية والليبيرية حول مكافحة الجريمة المنظمة.

وفي 2002 وقّعت هذه الدول على اتفاقية من أجل منع استيراد وتصدير الأسلحة الصغيرة والخفيفة. إلا أنه في سنة 2004 بدأ انطلاق اجتماعات مسؤولي الأمن في المنطقة من أجل تقاسم المعلومات، وكان هدف الاجتماع هو تطوير سبل مكافحة الجريمة العابرة للحدود وأصبحت هذه الاجتماعات تعقد بشكل دوري و تحضي بأهمية كبيرة.

الختامة:

في ختام بحثنا هذا حول موضوع المشكلات الأمنية في منطقة غرب إفريقيا وصلنا إلى عدة نتائج تمثلت في أن البيئة الجيوسياسية التي تعيشها المنطقة من الموقع الجغرافي الذي يحده شمالا منطقة الساحل الإفريقي الذي يحتوي تهديدات أمنية حساسة , أما غربا فيطل على المحيط الأطلسي الذي تحده منطقة أمريكا اللاتينية مصدر أهم عصابات الجريمة المنظمة. إضافة لما تحتويه المنطقة من ثروات طبيعية ثمينة واعدة, مما جعلها عرضة للأطماع الخارجية إضافة إلى كون تركيبها البشرية شديدة التعقيد سواء من الجانب العرقي أو اللغوي أو الديني.

أما الجانب السياسي في المنطقة فإن الضعف البنوي للدول من هشاشة المؤسسات وفشل البرامج التنموية مع استشراف الفساد السياسي في دواليب الحكم من جهة، ومن جهة أخرى فإن طبيعة اقتصاداتها المرتكزة أساسا على الريع تعرف حالة من الاهتزاز والارتباط المباشر بالاستخراج، ما أدى إلى ضعف اقتصاداتها. مما كان له انعكاس مباشر على الواقع الاجتماعي الذي هو نتاج الواقع السياسي والاقتصادي، فغياب العدالة وظهور الاختلالات الاجتماعية مع بروز قيم مختلفة شوّه البناء الثقافي والاجتماعي لشعوب المنطقة ناهيك عما خلفته الأزمات والحروب والصراعات الإثنية والقبلية وكذا الانقلابات من أزمات اجتماعية عميقة داخل المجتمع.

كل ما تعرفه البيئة الجيو سياسية للمنطقة وكذا الواقع السياسي الاقتصادي والاجتماعي لها، التي كانت مسرحا لنشوب حروب أهلية، انقلابات عسكرية، حروب انفصالية أو حالات من الاحتجاجات التي صاحبها عنف مسلح من طرف بعض الجماعات , هذا ما عرفته كل من نيجيريا، غينيا، ساحل العاج، غينيا بيساو، النيجر ومالي.

كما عرفت منطقة غرب إفريقيا تنامي الظاهرة الإرهابية إذ يمكن إرجاع أسباب ظهورها إلى طبيعة المنطقة المفككة إثنيا وقبليا وعرقيا، مما صعب من عملية الاندماج الاجتماعي، ما أنتج أزمات داخلية ذات تركيبة معقدة يصعب التحكم فيها ومراقبتها، إضافة إلى أن المنطقة أصبحت تعتبر بؤرة للجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والتي تعدّ معبرا مهما باتجاه شمال إفريقيا نحو أوروبا، حيث أن هناك محورين رئيسيين تمر عبرهما المخدرات في المنطقة. المحور الأول يتركز على غينيا وغينيا بيساو، أما المحور الثاني فيتركز على خليج البنين الذي يمتد من غانا إلى غاية نيجيريا.

وهنا يمكن القول أن طبيعة التهديدات التي تواجهها منطقة غرب إفريقيا من تهديدات تقليدية وأخرى غير تقليدية عابرة للحدود، يستدعي بذل جهود كل الدول المشتركة في هذه التهديدات وهو

ما ظهر من خلال المساعي الأممية لبناء السلم والأمن في المنطقة من خلال إنشاء المكتب الإقليمي الخاص بغرب إفريقيا، وكذا مكتب بناء السلام التابع للأمم المتحدة. كما أن جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا جديرة بالإشادة والتشجيع لما قدمته من أجل تحقيق السلم، وأيضاً لا يمكن تجاهل المبادرات المشتركة والاتفاقيات الثنائية التي أقامتها كل من نيجيريا والبنين وغانا والطوغو المتعلقة بتسليم المجرمين عبر الحدود.

لكن وبالرغم من كل هذه الجهود والمساعي إلا أن الإشكال يبقى في وجود عوائق لا بد من تجاوزها متمثلة في ضرورة العمل على بناء الدولة الوطنية القوية على أسس صحيحة من شأنها القيام بواجباتها الأمنية كحماية الحدود وتحقيق الأمن الوطني وكذلك تحقيق نظام سياسي مشاركاتي غير إقصائي يستوعب كل مكونات الدولة كذا العمل على تحقيق اقتصاد حقيقي ومنتج لا يقتصر على الاستخراج والريع، ذو بعد تكاملي إقليمي بهدف خلق حركية اقتصادية إقليمية متكاملة في المنطقة.

الهوامش:

www.4geography.com

¹ الموسوعة الجغرافية "إقليم غرب إفريقيا" على الموقع بتاريخ 2013.06.19

² محمد عاشور، احمد على سالم، دليل المنظمات الدولية. القاهرة: مشروع دعم التكامل الافريقي، معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2006، ص 91.

³ Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment; UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME ; February 2013,P7,

www.fragilestates.org

⁴ الموارد في غرب إفريقيا، على الموقع

□ عمورة رايح، النزاعات الحدودية في افريقيا وطرق تسويتها. رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: 2001، ص 37.

⁷ جميلة سي قدير، الدولة القومية والنزاعات العرقية في افريقيا، (رسالة ماجستير علاقات دولية، جامعة الجزائر) ص. 10

⁸ <http://www.securitycouncilreport.org/research-reports/lookup-c-glKWLeMTIsG-b6740225.php?print=true>

□ مرفق الرسالة المؤرخة 8 شباط/فبراير 2012 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة، مذكرة مفاهيمية بشأن أثر الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ص. 4.

□□ المختار بن محمد بلمختار المكنى بأبو العباس خالد). ولد في 1 يونيو 1972، بغرداية. (أمير منطقة الصحراء في الجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال وأمير كتية المثلثين في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومؤسس كتية الموقعون بالدماء. نشأ في غرداية وبها كانت طفولته ودراسته وعند بلوغه الدراسة الثانوية التزم في مسجد الحلي، ومع بدايات إلتزامه كان متابعاً لأخبار الجهاد الأفغاني ولم يكن له هدف سوى الهجرة والجهاد في أفغانستان.

في 14 يونيو 2015، قالت حكومة طبرق المبنية عن مجلس النواب الليبي أن بلمختار قتل في غارة جوية أمريكية. الجيش الأمريكي أكد وقوع هذه الغارة، ولكن لم يؤكد وفاة بلمختار بعد.

□□ - جان ييار فيليبو، هل تصبح القاعدة أفريقية في منطقة الساحل؟"، أوراق كارنيغي، ع. 112، ماي 2010، ص. 7

□□ - أميرة عبد الحليم، الإرهاب وجهود مقاومته في الشمال الأفريقي ومنطقة الساحل"، في: محمود أبو العنين (محررا)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي

2007-2008، القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، أكتوبر 2008، ص. 276.

□□ - جان بيار فيليو، نفس المرجع، ص. 7.

□□ - نفس المرجع، ص. 276.

□□ - محمد السالك ولد إبراهيم، "القاعدة في موريتانيا: دراسة تحليلية"، السكينة للحوار، 27 أكتوبر 2010. أنظر على الرابط التالي:

(07/0 http://www.assakina.com/pdf/pdf.php?id=5754 3/2016)

□□ - أميرة عبد الحليم، مرجع سابق، ص. 277.

17 أديس عطية، الارهاب في افريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها. رسالة ماجستير تخصص دراسات افريقية، جامعة الجزائر: 2011، ص159.

18 http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/West_Africa_TOCTA_2013_EN.pdf

19 محمد عاشور، احمد على سالم. مرجع سابق. ص.92.

20 مرفق الرسالة المورخة 8 شباط/فبراير 2012 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة، مذكرة

مفاهيمية بشأن أثر الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة

الساحل.